

Distr.: General
16 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 73 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: التنفيذ الشامل
لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

الدعوة العالمية من أجل اتخاذ إجراءات للقضاء التام على العنصرية والتمييز
العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان
وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما **

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 237/75 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار. ويعرض التقرير أمثلة على التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وآليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان والجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، فضلاً عن إدارات ووكالات الأمم المتحدة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري. وتصادف الذكرى السنوية العشرون، في عام 2021، للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب - وإعلان وبرنامج عمل ديربان - لحظة حاسمة من لحظات الكفاح من أجل العدالة العرقية. وتشمل التوصيات الواردة في التقرير اتخاذ جميع التدابير المناسبة، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتنفيذ التوصيات ذات الصلة، مثل التوصيات الواردة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العدالة والمساواة العرقيتين (A/HRC/47/53). ويتضمن ذلك التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/43، خطة لإحداث تغيير تحولي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين.

* A/76/150

** قُيِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130921 300821 21-11275 (A)



أولا - مقدمة

1 - شددت الجمعية العامة، في قرارها 237/75، على أن الملايين من الناس ما زالوا يقعون ضحية العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك الأشكال والمظاهر المعاصرة منها. وكررت أيضاً التأكيد أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وأن أي مذهب يقوم على التفوق العنصري هو مذهب زائف علمياً، مُدان أخلاقياً، جائر وخطير اجتماعياً، ولا بد من نبذه ونبذ النظريات التي تهدف إلى القول بوجود أجناس بشرية متميزة. واعترفت الجمعية العامة كذلك بالجهود التي تبذلها الدول والمبادرات التي اتخذتها لحظر التمييز العنصري والفصل العنصري ولتحقيق التمتع التام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية.

2 - وفي القرار نفسه، رحبت الجمعية العامة بالجهود التي يبذلها المجتمع المدني لدعم آليات المتابعة في سبيل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان الذي اعتمدته المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وشددت الجمعية العامة أيضاً على ضرورة التشجيع على التسامح والإدماج واحترام التنوع. وأكدت ضرورة السعي إلى قاسم مشترك فيما بين الحضارات وداخلها بغية التصدي للتحديات المشتركة التي تواجهها البشرية وتهدد القيم المشتركة وحقوق الإنسان المكفولة للجميع وجهود مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، عن طريق التعاون والشراكة والإدماج. وأعربت كذلك عن الجزع إزاء تزايد خطاب الكراهية على الصعيد العالمي، ممثلاً في التحريض على التمييز العنصري والعداوة والعنف، وانتشار حركات عنصرية متطرفة شتى في العديد من أرجاء العالم تستند إلى إيديولوجيات تسعى إلى الترويج لمخططات قومية بيمينية وفكرة التفوق العرقي.

3 - وقد التمتت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في إعداد هذا التقرير، مساهمات من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على النحو الذي طلبته الجمعية العامة. ووردت مساهمات من 19 دولة عضواً ومنظمة إقليمية هي: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وإكوادور، وأندورا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، وسويسرا، والعراق، وغواتيمالا، وقطر، وكمبوديا، وكوبا، وكوستاريكا، وموريشيوس، وناميبيا، وكذلك الاتحاد الأوروبي. ويقدم هذا التقرير موجزاً لهذه المساهمات ويشمل معلومات عن أنشطة كيانات الأمم المتحدة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وآليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان، ويتضمن استنتاجات وتوصيات.

4 - ويصادف نشر هذا التقرير إحياء الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وذكرى إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويأتي في لحظة حاسمة من لحظات النضال من أجل تحقيق العدالة العرقية، في أعقاب الاحتجاجات غير المسبوقة التي حدثت في جميع أنحاء العالم بعد وفاة جورج فلويد في أيار/مايو 2020. وقد زادت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من تسليط الضوء على أوجه عدم المساواة والتمييز العنصري اللذين يعاني منهما الأفراد والجماعات الذين يتميزون بانتمائهم إلى أصل قومي أو عرقي أو إثني معين، بما في ذلك عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية وعلى معلومات موجهة إليهم تحديداً، بالإضافة إلى انعدام إمكانية الحصول على هذه المعلومات وعدم إتاحتها⁽¹⁾. وكثيراً أيضاً ما يكون الأشخاص المنتمون إلى

(1) OHCHR, "Racial discrimination in the context of the COVID-19 crisis", 22 June 2020

مجموعات عرقية أو إثنية معينة ممثلين تمثيلاً زائداً في المهن الأكثر عرضة لمخاطر الجائحة. وحيثما تتاح بيانات مصنفة، تصبح التفاوتات العرقية من حيث الوصول والآثار غير المتناسبة للجائحة أكثر وضوحاً⁽²⁾.

ثانياً - التدابير المتخذة لتنفيذ القرار 237/75

ألف - الإطاران القانوني والمؤسسي

5 - أشار عدد من الدول إلى أن دساتيرها الوطنية تحظر التمييز العنصري. فأندورا ذكرت أن دستورها ينص على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون وأنه لا ينبغي التمييز ضد أي شخص على أساس المولد أو العرق أو الجنس أو الأصل أو الدين أو الآراء أو أي وضع شخصي أو اجتماعي آخر. وأشارت أندورا كذلك إلى أنها أدرجت في نظامها القانوني المعاهدات والاتفاقات الدولية التي اعتمدتها، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأفادت البوسنة والهرسك بأنها تولي اهتماماً خاصاً في دستورها لحماية الحقوق المكرسة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ولمنع جميع أشكال التمييز العنصري وغيره من أشكال التمييز والقضاء عليها. وأفادت أذربيجان بأن الدولة تكفل في دستورها حقوقاً متساوية لكل فرد بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو الدين أو اللغة أو نوع الجنس.

6 - وأبلغت بعض الدول أيضاً أنها، بالإضافة إلى تكريس مبدأ المساواة وعدم التمييز في دساتيرها، سنت قوانين محددة بشأن التمييز العنصري. ففي البوسنة والهرسك، على سبيل المثال، يحمي قانون حظر التمييز لعام 2009 المواطنين من التمييز في جميع مجالات الحياة. وقد جعلت التعديلات الجديدة القانون يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث منحت الحماية من التمييز للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. واعتمدت البوسنة والهرسك أيضاً قانوناً للقضاء على التمييز في الألعاب الرياضية.

7 - وذكرت البرازيل أن القانون رقم 12288 المعتمد في عام 2010 يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص الفعلي للمحدرين من أصل أفريقي. ونص القانون على إنشاء النظام الوطني لتعزيز المساواة العرقية الذي يعمل على تنفيذ السياسات والخدمات التي تقدمها الحكومة الاتحادية للتغلب على أوجه عدم المساواة في البرازيل. وذكرت كمبوديا أن كل المواطنين من الخمر، طبقاً لدستورها، سواسية أمام القانون ويتمتعون بنفس الحقوق والحرية ويوفون بنفس الالتزامات بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو الاتجاه السياسي أو مكان الميلاد أو المركز الاجتماعي أو الثروة أو أي وضع آخر، وينبغي ألا تؤثر ممارسة أي فرد للحقوق والحريات الشخصية بشكل سلبي على حقوق الآخرين وحرياتهم.

8 - وأفادت كوبا في مساهمتها بأن دستورها ينص على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون، ويحصلون على نفس الحماية والمعاملة من السلطات ويتمتعون بنفس الحقوق والحريات والفرص، دون أي تمييز على أساس الجنس أو النوع أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو السن أو الأصل الإثني أو لون البشرة أو المعتقد الديني أو الإعاقة أو الأصل القومي أو المكاني، أو أي حالة أو ظرف شخصي آخر ينطوي على تمايز يضر بكرامة الإنسان.

OHCHR, “Disproportionate impact of COVID-19 on racial and ethnic minorities needs to be urgently (2) addressed – Bachelet”, 2 June 2020; and OHCHR, “COVID-19: guidance”, 13 May 2020

9 - ولاحظت إكوادور أن دستورها يعلن أنها دولة متعددة الثقافات ومتعددة القوميات. وطبقا للمادة 3، يتمثل أحد الواجبات الأساسية للدولة في أن تضمن لسكانها التمتع الفعلي بالحقوق المنصوص عليها في الدستور والصكوك الدولية دون أي تمييز، ولا سيما التعليم والصحة والغذاء والضمان الاجتماعي والمياه. وأشارت غواتيمالا إلى أن دستور البلد ينص على أن جميع الناس أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق. وذكرت ناميبيا أن المادة 10 من دستورها تنص على أن جميع الأشخاص ينبغي أن يكونوا متساوين أمام القانون، وأنه ينبغي ألا يتعرض أي شخص للتمييز على أساس الجنس أو العرق أو لون البشرة أو الأصل الإثني أو الدين أو العقيدة أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي. وأفاد العراق بأن مبدأ عدم التمييز يشكل جزءا لا يتجزأ من دستور البلد.

10 - وأكدت ناميبيا أن قانونها لحظر التمييز العنصري يجرم التمييز العنصري ويتصدى لنشر أفكار التفوق العنصري. وسن البرلمان أيضا قانون إلغاء القوانين البالية، الذي يبطل القوانين والأنظمة المنطوية على تمييز على أساس العرق والجنس ولون البشرة والأصل الإثني والدين والعقيدة والمركز الاجتماعي والاقتصادي.

11 - وشدد الاتحاد الأوروبي على أن التمييز القائم على الأصل العرقي والإثني محظور في الاتحاد الأوروبي عملا بالأمر التوجيهي المتعلق بالمساواة العرقية. وبالإضافة إلى ذلك، تحظر المادة 21 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي التمييز القائم على جملة أسس منها العرق والأصل الإثني.

باء - التدابير الوطنية المناهضة للتمييز العنصري

12 - قدمت الدول، في مساهماتها، أمثلة لبعض التدابير الوطنية للقضاء على التمييز العنصري. فالبرازيل أفادت بأنها شرعت في تنفيذ مشاريع تنقيفية لمكافحة العنصرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهناك مشاريع أخرى تركز على إدخال تحسينات عملية، مثل برنامج الصهاريج، وهو برنامج وطني لدعم تكنولوجيات جمع مياه الأمطار وغيرها من التكنولوجيات الاجتماعية للحصول على المياه بهدف إلى تحسين حقوق الشعوب والمجتمعات التقليدية، وقد أتاح تسليم ما يقرب من 4 000 صهريج في ولايات باهيا، وسيارا، وغوياس، وميناس خيرائس، وباريبا، وبيايوي.

13 - وشددت كوستاريكا على أنها اضطلعت، بدعم من الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، بمشروع يرمي إلى تنفيذ المادة 1 من دستورها، مع التركيز على المنحدرين من أصل أفريقي وضمان الاعتراف بهم وإبرازهم.

14 - وأفادت كوبا بأن لجنة خوسيه أنطونيو أبونتي أنشئت في عام 2009 في إطار اتحاد الكتاب والفنانين الكوبيين. وقد أنشئت هذه اللجنة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري من منظور ثقافي، مع إبراز التراث الأفريقي في كوبا عن طريق المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم، وكذلك في وسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية والعلمية، وفي الدوريات، وعلى شبكات التواصل الاجتماعي.

15 - وأفادت إكوادور بأنها نفذت تدابير لتعزيز المساواة والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب خلال جائحة كوفيد-19. وأصدرت أمانة حقوق الإنسان في إكوادور مبادئ توجيهية، تشمل بروتوكولا بشأن الوقاية من كوفيد-19 في صفوف الشعوب والقوميات الأصلية، والإكوادوريين وأفراد شعب مونتوبيو المنحدرين من أصل أفريقي في إكوادور. وأفادت كوستاريكا بأن مبدأ المساواة وعدم التمييز يشكل مبدأ أساسيا في تنفيذ تدابير التصدي لكوفيد-19 على الصعيد الوطني، مع

مراعاة التنوع الإثني والجنسي والثقافي واللغوي، بما في ذلك نهج مراعاة البعد الجنساني واعتبارات التداخل. وأفادت سويسرا بأنها درست، في سياق الجائحة، أثر الأزمة على عدد حوادث التمييز العنصري في البلد.

جيم - القانون الجنائي

16 - أفادت أندورا بأن الدافع إلى التمييز - الذي يعزف بأنه المراعاة، فيما يتصل بشخص طبيعي، للمولد أو الأصل أو الانتماء القومي أو الإثني أو لون البشرة أو الجنس أو الدين أو اعتناق رأي فلسفي أو سياسي أو نقابي أو أي وضع شخصي أو اجتماعي آخر، مثل الأهلية البدنية أو العقلية أو نمط الحياة أو العادات أو اللغة أو السن أو الهوية أو الميل الجنسي - هو عامل مشدد في جميع الجرائم في قانون العقوبات. وذكرت البوسنة والهرسك أن نشر أفكار التمييز العنصري أو الكراهية العنصرية يشكل جريمة جنائية. وشددت كمبوديا على أن قانونها الجنائي ينص على المسؤولية الجنائية عن جميع الأعمال المتصلة بالتمييز. ولاحظت كوبا أن كل من يمارس التمييز ضد شخص آخر، أو يشجع على التمييز أو يحرض عليه، أو ينشر أفكارا تقوم على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، يواجه عقوبات جنائية. وأفادت موريشيوس بأن قانونها الجنائي ينص على فرض عقوبات على جريمة "إثارة الكراهية العنصرية". وأفاد الاتحاد الأوروبي بأن القرار الإطاري الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 يهدف إلى مكافحة أشكال ومظاهر معينة من العنصرية وكراهية الأجانب عن طريق القانون الجنائي.

دال - المؤسسات وخطط العمل والاستراتيجيات والسياسات الوطنية لحقوق الإنسان

- 17 - ذكرت أندورا أنها وضعت سياسة بشأن المساواة ومشاركة المواطنين تهدف إلى ضمان تعميم مبدأ المساواة في جميع السياسات العامة، وفقاً لخططها الاستراتيجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- 18 - وأبلغت البوسنة والهرسك عن إنشاء وظيفة أمين مظالم معني بحقوق الإنسان. وأبلغت أيضاً عن إدخال تعديلات على القانون المنشئ لوظيفة أمين المظالم بغية تحقيق جملة أمور منها الاستقلال المالي للمؤسسة، طبقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، وتوصيات اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (الجنة البندقية)، والمعايير الدولية والأوروبية.
- 19 - وأفادت البرازيل بأنها وضعت في عام 2003 سياسة وطنية لتعزيز المساواة العرقية بهدف الحد من التفاوتات العرقية في البرازيل، والدفاع عن الحقوق، وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان، عن طريق السياسات وغيرها، ووضع إطار للتمييز الإيجابي.
- 20 - ولاحظت كوستاريكا أن لجنيتها المشتركة بين المؤسسات لمتابعة وتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان شكلت بمثابة هيئة استشارية دائمة ملحقه بوزارة الخارجية. وستتسق اللجنة بتنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، من خلال التنسيق مع مؤسسات الحكومة المركزية والسلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وتتسق اللجنة وضع السياسة الوطنية للوصول إلى مجتمع خال من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب للفترة 2014-2025. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت خطة وطنية للإدماج للفترة 2018-2022 تكفل إدماج المهاجرين واللجئين والشمول الاجتماعي لهم.
- 21 - وأكدت كوبا أنه يجري تنفيذ برنامج وطني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، اعتباراً من عام 2019، لتقييم العوامل التاريخية والاقتصادية والجمالية والسياسية والاجتماعية والنفسية والثقافية التي تعزز وجود التمييز العنصري في البلد، وكذلك فرص القضاء عليه بحلول عام 2030.

22 - وأفادت إكوادور بأنها وضعت سياسات لمكافحة التمييز، بما في ذلك الخطة المتعددة القوميات للقضاء على التمييز العنصري والاستبعاد الإثني والثقافي، بهدف القضاء على مختلف أشكال التمييز العنصري والاستبعاد الإثني والثقافي والممارسات البنيوية لهما من أجل تعزيز المواطنة التعددية والمشاركة بين الثقافات والشاملة للجميع من خلال السياسات العامة للدولة. وعلاوة على ذلك، وضع المجلس الوطني للمساواة بين الشعوب والقوميات خطة للفترة 2019-2021 تهدف إلى تحقيق المساواة في الحقوق للقوميات والشعوب الأصلية، والسكان الإكوادوريين المنحدرين من أصل أفريقي، وشعب مونتيبو، وتمثل أداة تخطيط قطاعية ومتعددة القطاعات لشمول الجميع.

23 - وسلطت أيرلندا الضوء على إنشاء لجنة مكافحة العنصرية في عام 2020 التي تضم خبراء مستقلين، وهي مكلفة باستعراض الأدلة والممارسات الحالية وتقديم توصيات إلى الحكومة بشأن أفضل السبل لتعزيز نهجها في التصدي للعنصرية. وقدمت اللجنة تقريراً مرحلياً إلى الحكومة حددت فيه المسائل ذات الأولوية وبرنامج عمل اللجنة، وشرعت في صياغة خطة عمل وطنية. وستستند الخطة إلى الإجراءات المدرجة حالياً في استراتيجية إدماج المهاجرين والاستراتيجية الوطنية لإدماج الرحل والروما الرامية إلى إحداث تغيير وتقديم ملموسين لطائفتي الرحل والروما في أيرلندا.

24 - وأفادت إيطاليا بأن المكتب الوطني لمناهضة التمييز العنصري مكلف بالتوعية والتصدي لأي حالة تنطوي على تمييز، والتشجيع على اتخاذ إجراءات إيجابية وإجراء دراسات وبحوث وتنظيم أنشطة تدريبية. والمكتب مكلف أيضاً برصد التطبيق الفعال لمبدأ المساواة في المعاملة، ورصد فعالية آليات الحماية. وتعتزم إيطاليا اعتماد خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية وكره الأجانب والتعصب للفترة 2021-2025.

25 - وذكرت ناميبيا أن خطتها الإنمائية الوطنية تنص على أن كل فرد يمكنه أن يساهم في تنمية البلد بغض النظر عن الانتماء العرقي ولون البشرة والجنس والسن والفترة والأصل الإثني. وفيما يتعلق بالسياسات والممارسات الحكومية، تخضع صياغة السياسات والاستراتيجيات العامة لمشاورات صارمة عامة ومع الجهات صاحبة المصلحة. وتُستطلع آراء سكان ناميبيا المهمشين بشأن التخطيط للبرامج الإنمائية الرامية إلى تحسين أوضاعهم وتنفيذ هذه البرامج واستعراضها.

26 - ولاحظت قطر أن مركز الدوحة الدولي مسؤول عن تيسير الحوار بين الأديان والثقافات، وعن مكافحة التعصب والتمييز والتحريض على العنف ضد الأشخاص على أساس دينهم أو معتقداتهم. ومن أجل إدماج الأقليات والجاليات الوافدة في البلد، يتعاون المركز مع المنظمات الخيرية، مثل جمعية قطر الخيرية ولجنة الشباب الهندية.

27 - وفي سويسرا، تشكل برامج الإدماج في الكانتونات، منذ عام 2014، أداة لتحديد أهداف مشتركة لمكافحة التمييز العنصري في جميع الكانتونات. وجرى تكييف التنفيذ مع الواقع المحلي، وهذه البرامج مكافئة لخطة عمل وطنية لمكافحة التمييز. وأفادت سويسرا أيضاً بعد تقريراً عن التمييز العنصري سيُنشر في أواخر عام 2021، وسيقدم تحليلاً متعمقاً للحالة الراهنة، فضلاً عن التدابير المعتمدة على المستوى الاتحادي والكانتوني والمحلي وفي القطاع الخاص.

28 - وأفادت تركمانستان بأن البلد نفذ خطط عمل تتعلق بعدم التمييز، مثل خطة عمل تركمانستان الوطنية للقضاء على انعدام الجنسية (2019-2024)؛ وخطة العمل الوطنية لإعمال حقوق الطفل في تركمانستان (2018-2022)؛ وخطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين في تركمانستان (2021-2025)؛

وخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في تركمانستان (2020-2022)؛ وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في تركمانستان (2021-2025).

29 - وأبرز الاتحاد الأوروبي خطط عمله المتعاقبة بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارها تؤكد من جديد أهمية تبادل أفضل الممارسات مع البلدان الشريكة بشأن الاستراتيجيات والسياسات. وتتضمن مبادئ الاتحاد الأوروبي التوجيهية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تخص عدم التمييز في العمل الخارجي معلومات إضافية عن سبل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتقر خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة العنصرية للفترة 2020-2025 بوجود عنصرية بنيوية. وتشجع خطة العمل الأوروبية لمكافحة العنصرية، كما دعا إلى ذلك إعلان وبرنامج عمل ديربان، جميع الدول الأعضاء على اعتماد خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

30 - وأفاد الاتحاد الأوروبي أيضا بأن المفوضية الأوروبية أعلنت في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أنها ستقدم بحلول نهاية عام 2021 استراتيجية لمكافحة معاداة السامية وحماية حياة اليهود، وذلك بغرض استكمال ودعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في ضوء تصاعد العنف المعادي للسامية وجرائم الكراهية النابعة من معاداة السامية. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي إعلانا بشأن تعميم مكافحة معاداة السامية في جميع مجالات السياسة العامة، دعا فيه صراحة المفوضية الأوروبية إلى "المضي قدما في مكافحة معاداة السامية ... من خلال جمع التدابير الداعمة في استراتيجية أوروبية شاملة لمكافحة معاداة السامية".

هاء - تدابير التثقيف والتوعية

31 - لاحظت أندورا أن المدرسين يتلقون تدريباً على تعزيز حقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز في المدارس، وتيسير المشاركة الديمقراطية، والتماسك الجماعي، والتشجيع على تعلم القيم والمهارات الاجتماعية، وتشجيع الشعور بالالتزام والمسؤولية لدى الطلاب منذ نعومة أظفارهم.

32 - وأفادت أذربيجان بأنه يجري منذ أيلول/سبتمبر 2019 في إطار برامج درجة البكالوريوس تدريس مقرر دراسي يتم فيه التعريف بالتعددية الثقافية، وأن التعددية الثقافية في أذربيجان تدرس كموضوع رئيسي في مؤسسات التعليم العالي على مستوى درجة الماجستير. ولاحظت أذربيجان أيضا أن اللجنة الحكومية تنظم سنويا العديد من الحلقات الدراسية للتوعية في إطار الاحتفال بشهر حقوق الإنسان (18 أيار/مايو - 18 حزيران/يونيه)، وشهر السلام (21 آب/أغسطس - 21 أيلول/سبتمبر)، وشهر حقوق الطفل (20 تشرين الأول/أكتوبر - 20 تشرين الثاني/نوفمبر).

33 - وأشارت البرازيل إلى مشروع "Integra Brazil" (إنتيغرا البرازيل)، الذي أنشئ في عام 2020 للتركيز على جماعة الكالونغوايين الكيلومباوين، بهدف الاستفادة من كرة القدم لإذكاء الوعي بحقوق الإنسان وعدم التمييز ومنع تعاطي المنشطات أو المخدرات أو الكحول في الألعاب الرياضية.

34 - وذكرت كمبوديا أن التعليم فيها، وفقا للخطة الاستراتيجية للتعليم (2019-2023)، يستند إلى مبادئ شمول الجميع والإنصاف والمساواة وفرص التعلم مدى الحياة للجميع. ووضعت الحكومة خطة عمل وطنية بشأن التعليم المتعدد اللغات، أعلن عنها رسميا ونُفذت منذ آذار/مارس 2016. وقد وفرت خطة العمل هذه للأطفال من مجتمعات الشعوب الأصلية خارطة طريق من أجل زيادة توسيع نطاق التعليم المتعدد

اللغات وأتاحت لهم فرصة التعلم بلغتهم الأصلية. وأنشأت كمبوديا أيضا اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان بغرض تعليم القانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع مراحل التعليم. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير 2017 إلى تموز/يوليه 2020، نظمت اللجنة 107 حملات توعية، وصلت إلى قرابة 1 000 شخص.

35 - وأفادت كوبا بأنه جرى إبراز التراث الأفريقي للبلد من خلال إدماج المواد ذات الصلة في مناهج المؤسسات التعليمية وكذلك من خلال التغطية الإعلامية. وفي عام 2004، ونتيجة للمؤتمر السادس لاتحاد مؤرخي كوبا، اعتمدت خطة عمل لتعليم التاريخ والتربية المدنية والثقافة السياسية، تشمل دروسا متقدمة عن أصول تجارة الرقيق.

36 - وأبلغت غواتيمالا عن اتخاذ تدابير لمناهضة التمييز نفذتها اللجنة الرئاسية لمناهضة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية في غواتيمالا، وهي هيئة حكومية مسؤولة عن بلورة ورصد السياسات العامة لمنع العنصرية والتمييز العنصري ضد الشعوب الأصلية والقضاء عليهما. وشملت هذه التدابير عقد حلقات دراسية دولية تناولت، على سبيل المثال، الممارسات الجيدة والتحديات المصاحبة في منع العنصرية والتمييز العنصري والقضاء عليهما، والممارسات الصحفية والحق في المساواة وعدم التمييز في وسائل الإعلام. وتعمل اللجنة والجمعية الوطنية للبلديات أيضا على تعزيز التعددية الثقافية واحترام حقوق الإنسان للشعوب الأصلية.

37 - وأفاد العراق بأن دستور البلد يكفل إمكانية تعليم الأقليات بلغتها الأم في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد قنوات فضائية تبث بلغات الأقليات القومية والدينية ويستطيع أفراد تلك الأقليات مشاهدتها.

38 - وذكرت ناميبيا أن خدمات البث الإذاعي العام كُلفت بضمان وصول المعلومات المتعلقة بمكافحة التمييز العنصري إلى جميع أنحاء البلد بجميع أشكال الوسائط الإخبارية.

39 - وأشارت قطر إلى فعاليات التوعية بشأن القضاء على العنصرية التي نظمتها إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، بما في ذلك الأنشطة التثقيفية بمناسبة اليوم الوطني لحقوق الإنسان في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 واليوم العربي لحقوق الإنسان في 16 آذار/مارس 2021.

40 - وأفادت تركمانستان بأن خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان تنص على اتخاذ تدابير تهدف إلى توسيع نطاق حصول عديمي الجنسية على التعليم، وكذلك تشجيع التعليم بلغات الأقليات الإثنية، والنظر في اعتماد برامج تعليمية متعددة اللغات. وبالإضافة إلى ذلك، يجري التخطيط لاتخاذ تدابير من أجل الحفاظ على التنوع العرقي والثقافي والديني، وتعزيز الحوار بين الثقافات في المجتمع.

41 - ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن المفوضية الأوروبية نظمت في 19 آذار/مارس 2021 مؤتمر قمة لمكافحة العنصرية بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وأشار الاتحاد الأوروبي أيضا إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى إنكاء الوعي بشأن التمييز العنصري، مثل نشر وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي للدراسة الاستقصائية الثانية للأقليات والتمييز في الاتحاد الأوروبي: أن تكون من ذوي البشرة السوداء في الاتحاد الأوروبي.

واو - إمكانية اللجوء إلى القضاء

42 - أبرزت كوستاريكا أن لجنة إمكانية اللجوء إلى القضاء ووحدة إمكانية اللجوء إلى القضاء التابعة للسلطة القضائية تناولتا مسائل تتعلق بما يلي: السكان الأصليون؛ وكبار السن؛ والمهاجرون واللاجئون؛ والأطفال والمراهقون؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ وحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم؛ ومجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسية؛ والأحداث الجانحون والسكان المنحدرون من أصل أفريقي. وتكرر التعميمات الموجهة إلى جميع العاملين في قطاع العدل واجبههم في ضمان إمكانية لجوء الشعوب الأصلية إلى القضاء بصورة فعالة، ومبدأ عدم التمييز. وتستفيد فئات معينة، مثل اللاجئين أو المهاجرين أو المنحدرين من أصل أفريقي، من السياسات الرامية إلى تعزيز إمكانية لجوئهم إلى القضاء. وأفادت ناميبيا بأن القانون القضائي لعام 2015 يهدف إلى تعزيز استقلال السلطة القضائية وتيسير إمكانية لجوء المواطنين إلى القضاء.

زاي - خطاب الكراهية وجرائم الكراهية والتطرف العنيف

43 - أشارت البوسنة والهرسك إلى أنه يُحظر القيام بأي شكل من أشكال الدعاية التي تشجع على التعصب والتمييز العنصري. ويكتسي هذا الحظر أهمية خاصة بسبب اختلاف الأعراق التي تعيش في البلد. وأفادت أيرلندا بأنه لا يوجد لديها حالياً أي تشريع محدد يتناول جرائم الكراهية، وأن الجرائم القائمة على الكراهية مشمولة بقانون حظر التحريض على الكراهية لعام 1989. وعلى الرغم من أن خطاب الكراهية يشكل فعلاً إجرامياً بموجب هذا القانون، إلا أنه لم تجر سوى ملاحقات قضائية قليلة جداً منذ تفعيله. وفي عام 2021، اعتمدت الحكومة المخطط العام لمشروع قانون العدالة الجنائية (جرائم الكراهية) الذي أعاد تأطير الأفعال الإجرامية الحالية، حيثما تكون تلك الجرائم مدفوعة بالتحيز ضد خصيصة مشمولة بالحماية.

44 - وأشار الاتحاد الأوروبي إلى القرار الإطاري للمجلس لعام 2008 الذي يحظر خطاب وجرائم الكراهية العنصرية والكراهية النابعة من معاداة الأجانب، وكذلك إنكار الإبادة الجماعية وتحريفها علناً، مثل محرقة اليهود، سواء رقمياً أم فعلياً. ومن واجب السلطات الوطنية للدول الأعضاء التحقيق في الحوادث، ومقاضاة مرتكبيها، والقيام بذلك بكفاءة وبسرعة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الاتحاد الأوروبي إلى السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي أوضحت نوع الخطاب والأفعال اللذين تحميها حرية التعبير. وسلط الضوء أيضاً على مدونة قواعد السلوك بشأن مكافحة خطاب الكراهية على الإنترنت التي وُقِّع عليها في عام 2016 مع كبرى شركات التواصل الاجتماعي.

حاء - الإدماج والتدابير الإيجابية الأخرى

45 - أكدت البوسنة والهرسك أنها التزمت، لدى انضمامها إلى عقد إدماج الروما، بتصحيح وضع هذه الطائفة، ولا سيما فيما يتعلق بالإسكان والعمالة والصحة. واعتمدت أيضاً خطة عمل لمعالجة المسائل المتصلة بالتعليم. وأفادت كذلك بأنها تصدت للتعصب تجاه اللاجئين والمشردين.

46 - وأشارت أيرلندا إلى الخفارة المجتمعية ولاحظت أن وحدة الشرطة الأيرلندية الوطنية للتنوع والإدماج، وهي جزء من قوات الشرطة، أقامت علاقة عمل إيجابية مع طوائف الأقليات في أيرلندا. وقد مثلت هذه الطوائف في منتدى الشرطة الأيرلندية الوطني للتنوع الذي استرشدت به استراتيجية الشرطة الأيرلندية للتنوع والإدماج (2019-2021). ويشمل دور الوحدة ما يلي: رصد جرائم الكراهية؛ ووضع السياسات

والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية التنفيذية في جميع مجالات التنوع ذات الصلة؛ وتقديم المشورة والدعم للمحققين في جرائم الكراهية؛ وتوفير التدريب لضباط/أفراد الشرطة الأيرلندية المعنيين بالتنوع، وترتيب شؤون الاتصال بين أفراد الجمهور وجهة تقديم الخدمات ذات الصلة سواء من الشرطة الأيرلندية أو من غيرها من مقدمي الخدمات.

47 - وأفادت إيطاليا بأن المكتب الوطني لمكافحة التمييز العنصري يقدم الدعم لضحايا التمييز من خلال مركز اتصال يقدم المعلومات والتوجيه والدعم للضحايا أو أي شهود على التمييز، ويجمع التقارير والشكاوى، ويراقب الأسباب والظواهر المتصلة بمختلف أسباب التمييز، مثل الأصل الإثني والدين والميل الجنسي والهوية الجنسية والسن والإعاقة.

48 - وأشارت موريشيوس إلى قانون تكافؤ الفرص (2008)، الذي يهدف إلى حماية ضحايا التمييز، بما في ذلك التمييز العنصري أو الديني. وأبلغت عن اتخاذ تدابير تشمل، على سبيل المثال، قوة الشرطة، التي يتلقى بموجبها جميع ضباط/أفراد الشرطة تدريباً في مجال حقوق الإنسان، وتطبيق سياسة عدم التمييز ومكافحة التحرش التي تمكن أفراد قوة الشرطة من الإبلاغ عن أي عمل من أعمال التمييز أو التحرش ضد فرد آخر من أفراد القوة.

49 - ولاحظت ناميبيا أن قانون المشتريات العامة لعام 2015 ينص على منح معاملة تفضيلية للأعمال التجارية التي تملكها نساء وأقليات من الشعوب الأصلية.

50 - وأشار الاتحاد الروسي إلى أنه يساهم سنوياً بأموال لفائدة مفوضية حقوق الإنسان الغرض منها دعم أنشطة آليات حقوق الإنسان، فضلاً عن المشاريع والبرامج المتعلقة بمكافحة التمييز العنصري على الصعيد الدولي.

51 - ولاحظ الاتحاد الأوروبي أنه بدعم من وكالة الحقوق الأساسية وجهاز التدريب على إنفاذ القانون التابع للاتحاد الأوروبي، تُشجّع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تكثيف جهودها لمنع التمييز من جانب سلطات إنفاذ القانون وتعزيز مصداقية العمل في مجال إنفاذ القانون ضد جرائم الكراهية. وتدعم المفوضية الأوروبية الدول الأعضاء في منع المواقف التمييزية داخل أجهزة إنفاذ القانون، وفي تطوير المهارات اللازمة للتحقيق في جرائم الكراهية وملاحقتها قضائياً، وضمان المعاملة العادلة والمناسبة للضحايا. ولاحظ الاتحاد الأوروبي كذلك أن عدداً من أدوات التوجيه العملية قد نتجت عن هذا العمل في مجالات رئيسية مثل التدريب المتصل بجرائم الكراهية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، ودعم ضحايا جرائم الكراهية وخطاب الكراهية وحمايتهم، وتسجيل جرائم الكراهية.

طاء - جمع البيانات

52 - أفادت أندورا أن مرصداً للمساواة أنشئ في عام 2019 وكُلِّف بجمع البيانات وتحليلها، وكذلك بصياغة دراسات وخطط عمل. وتكررت البرازيل أن التعداد الوطني المقبل للسكان سيولد بيانات عن السكان الكيلومباوين لأول مرة. وأشارت غواتيمالا إلى الدراسة المتعلقة بأوجه القصور في مكافحة العنصرية والتمييز وعدم المساواة في غواتيمالا التي تم تحديثها بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الرئاسية المناهضة للتمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية في غواتيمالا من أجل إجراء مناقشات وتحديث البيانات الحالية عن أثر التمييز على حياة الشعوب الأصلية. وفي إطار العقد الدولي

للمنحدرين من أصل أفريقي، أفادت غواتيمالا بأنه حدث لأول مرة أن استتدت البيانات التي جُمعت عن المنحدرين من أصل أفريقي إلى قيامهم بتحديد هويتهم بأنفسهم. وذكر الاتحاد الأوروبي أنه يتخذ حاليا إجراءات لوضع نهج متسق بشأن جمع البيانات المتعلقة بالمساواة، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات المصنفة بحسب الأصل العرقي أو الإثني.

ثالثا - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان

53 - توفر مفوضية حقوق الإنسان التوجيه بشأن التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقد نظمت المفوضية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون مع حكومة كوستاريكا، حيزا للحوار بين أشخاص من ذوي الأصول الأفريقية من القياديين وخبراء حقوق الإنسان والمسؤولين الحكوميين بشأن الأثر غير المتناسب الذي يحدثه مرض كوفيد-19 على المنحدرين من أصل أفريقي. وعُقدت الاجتماعات بشكل افتراضي في الفترة من 7 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2020 تحت شعار "العقد الدولي: الاعتراف والعدالة والتنمية"، وشارك فيها أكثر من 100 شخص. وستُثري المناقشات التي يجريها شباب منحدرين من أصل أفريقي بشأن العنف الذي يواجهونه، ولا سيما من قبل موظفي إنفاذ القانون، منشورا ستصدره قريبا المفوضية عن الأثر غير المتناسب الذي يحدثه مرض كوفيد-19 على المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية.

54 - وترجم فريق الأمم المتحدة القطري في البرازيل منشور مفوضية حقوق الإنسان عن منع ومواجهة التصنيف العرقي ضد المنحدرين من أصل أفريقي⁽³⁾ إلى اللغة البرتغالية. وصدر المنشور في شكل إلكتروني في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بحضور قضاة ومدعين عامين وأكاديميين وكذلك ممثلين عن المجتمع المدني وعن الأسر التي فقدت أطفالا نتيجة للعنف المرتبط بالتصنيف العرقي.

55 - وفي الأرجنتين، قدمت مفوضية حقوق الإنسان الدعم إلى المعهد الوطني لمناهضة التمييز وكره الأجانب والعنصرية في إعداد مسح وطني لحالات التمييز. وفي بيرو، قدمت مفوضية حقوق الإنسان الدعم من أجل وضع سياسة وطنية بشأن البيرويين المنحدرين من أصل أفريقي. وقدمت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا الدعم لاعتماد استراتيجية وطنية لإدماج الروما.

56 - وفي 27 كانون الثاني/يناير 2021، المصادف لليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود، حذرت المفوضية السامية من أن العام الماضي شهد زيادات مثيرة للقلق في عدد جرائم الكراهية في العديد من المجتمعات. وأعربت كذلك عن قلقها من الارتفاع الحاد أيضا في النشاط المعادي للسامية على الإنترنت في خضم الحالة المضطربة الناجمة عن جائحة كوفيد-19⁽⁴⁾. واضطلعت مفوضية حقوق الإنسان، في إطار حملتها #Fightracism (#مناهضة_العنصرية)، وفيما يتعلق باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في 21 آذار/مارس 2021، بأنشطة تواصل ونشرت مواد عن التمييز العنصري.

(3) Preventing and Countering Racial Profiling of People of African Descent: Good Practices and Challenges (United Nations publication, 2019).

(4) ميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بيان خلال يوم إحياء ذكرى محرقة اليهود، 27 كانون الثاني/يناير 2021، و www.un.org/ar/observances/end-racism-day.

57 - وعلى الرغم من التحديات التشغيلية المرتبطة بتنظيم اجتماعات حكومية دولية حضورياً في جنيف خلال الجائحة، واصلت مفوضية حقوق الإنسان تقديم الدعم لآليات ديربان من خلال استضافة اجتماعات معقودة بالمشاركة الحضورية والافتراضية، والاتصال بالوفود ورؤساء الآليات، وإجراء مشاورات على الإنترنت، وتقديم بحوث تقنية مستمرة. وعلى وجه الخصوص، قدمت المفوضية الدعم للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، واللجنة المخصصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وفريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي.

58 - وعقد الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان دورته الثامنة عشرة في جنيف في الفترة من 12 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتبادل المشاركون الآراء بشأن حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، مع مراعاة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان في السنوات العشرين التي انقضت منذ اعتمادهما. واستعرض الفريق العامل التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وناقش التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل تعزيز فعالية الآليات المنشأة لمتابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان وكفالة تحسين التأزر والتكامل في عملها. وعلاوة على ذلك، ناقش الفريق العامل الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان وقدم مقترحات لإحياء ذكراهما.

59 - وفي يومي 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020، نظمت مفوضية حقوق الإنسان، في شكل يجمع بين المشاركة الحضورية والافتراضية، وقبل الدورة الحادية عشرة للجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية، مشاورة لخبراء قانونيين، على النحو الصادر به تكليف من مجلس حقوق الإنسان في الفقرة 6 من قراره 29/42. ونظر اثنا عشر خبيراً قانونياً من كل منطقة جغرافية، إضافة إلى المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وعضو من لجنة القضاء على التمييز العنصري، في المسائل والعناصر المتصلة بمشروع بروتوكول إضافي للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أعدته اللجنة المخصصة في دورتها العاشرة. وشارك الخبراء في أربع وحدات للمناقشة بشأن نشر خطاب الكراهية؛ والجرائم السيبرانية العنصرية؛ وجميع أشكال التمييز على أساس الدين أو المعتقد؛ والتدابير الوقائية لمكافحة التمييز العنصري والمعادي للأجانب. وستنظر اللجنة المخصصة، في دورتها الحادية عشرة في عام 2021، في تقرير عن الحجج القانونية ذات الصلة والمسائل التي أثارها الخبراء والمشورة التي أسدوها.

60 - وقدم فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي تقريره عن جائحة كوفيد-19 والعنصرية البنيوية والاحتجاجات العالمية (A/HRC/45/44) إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والأربعين، فضلاً عن تقريره عن زيارته القطريتين إلى إكوادور وبيرو، وشارك في حوار تفاعلي مع مجلس حقوق الإنسان⁽⁵⁾.

61 - وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عقد الفريق العامل اجتماعاً للخبراء تناول مبادئه التوجيهية التنفيذية بشأن إدماج المنحدرين من أصل أفريقي في خطة عام 2030. وهذه المبادئ التوجيهية التنفيذية

(5) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Racism/WGAfricanDescent/Pages/CountryVisits.aspx

هي بمثابة أداة قيمة لمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء والمؤسسات الإنمائية والمالية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة على تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بالخصوص على المنحدرين من أصل أفريقي. وشملت الدورة السادسة والعشرون للفريق العامل عقد خمسة اجتماعات إقليمية مع المجتمع المدني لوضع استراتيجية بشأن الخطوات المقبلة في منتصف مدة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (23-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)، والتمهيد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وعُقدت الدورة الثامنة والعشرون للفريق العامل في آذار/مارس 2021 وركزت على العدالة البيئية وأزمة المناخ والمنحدرين من أصل أفريقي.

رابعاً - خطة في سبيل إحداث تغيير تحولي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين

62 - عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/43 الذي اعتمد بتوافق الآراء في حزيران/يونيه 2020 وعقب مناقشة عاجلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة حالياً بدوافع عنصرية، وبشأن العنصرية البنيوية، ووحشية الشرطة، والعنف الذي تواجه به الاحتجاجات السلمية، قدمت المفوضة السامية تقريراً شاملاً إلى المجلس في تموز/يوليه 2021⁽⁶⁾. وفي التقرير، قدمت المفوضة السامية خطة تتألف من أربع نقاط ترمي إلى إحداث تغيير تحولي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين للمنحدرين من أصل أفريقي. ودعت إلى نبذ ثقافات الإنكار وإلى تفكيك العنصرية البنيوية والتعجيل بوتيرة الإجراءات؛ ووضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها موظفو إنفاذ القانون وسد فجوات انعدام الثقة في هذا المجال؛ وضمان سماع أصوات المنحدرين من أصل أفريقي وأصوات الذين يقفون في وجه العنصرية والعمل على معالجة شواغلهم؛ والاعتراف بالموروثات ومواجهتها، بوسائل منها المساءلة وجبر الضرر. وفي هذا الصدد، دعت المفوضة السامية الدول إلى البدء بعمليات شاملة لوقف هذه الموروثات في سياقها الوطني المحدد وإزالة أثارها وإصلاح نتائجها الدائمة ومظاهرها المستمرة، بالاستناد إلى المبادرات الحالية. وينبغي أن تسعى التدابير المتخذة لتصحيح موروثات الماضي إلى تغيير المستقبل: فهذه العمليات ينبغي أن تسترشد بالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي ومجتمعاتهم وأن تصمم للبحث عن الحقيقة، وتحديد الضرر، والسعي إلى تحقيق العدالة والجبر، والمساهمة في عدم التكرار وتحقيق المصالحة.

63 - وفي وقت لاحق، قرر مجلس حقوق الإنسان في القرار 121/47 إنشاء آلية دولية مستقلة للخبراء يعينها رئيس المجلس، بتوجيه من المفوضة السامية. ويتمثل الغرض من هذه الآلية في تعزيز التغيير التحولي من أجل العدالة والمساواة العرقيتين في سياق إنفاذ القانون على الصعيد العالمي، وخاصةً حيثما يتعلق ذلك بموروثات الاستعمار وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وفي التحقيق في تعامل الحكومات مع الاحتجاجات السلمية المناهضة للعنصرية ومواجهتها لجميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي الإسهام في المساءلة عليها وتوفير الجبر للضحايا. وطلب المجلس أيضاً إلى المفوضة السامية أن تعزز وتوسع نطاق الرصد بهدف مواصلة الإبلاغ عن العنصرية البنيوية وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي التي ترتكبها وكالات إنفاذ القانون؛ وأن تسهم في المساءلة وجبر الضرر؛ وأن تتخذ المزيد من الإجراءات على الصعيد العالمي بشأن الخطة الرامية إلى إحداث تغيير تحولي من أجل تحقيق العدالة والمساواة العرقيتين. وستشمل تلك الجهود تقديم الدعم إلى الدول والجهات

(6) انظر A/HRC/47/53 (والمرفق)؛ وانظر أيضاً www.ohchr.org/EN/Issues/Racism/Pages/Implementation-HRC-Resolution-43-1.aspx

الأخرى صاحبة المصلحة، ولا سيما المنحدرون من أصل أفريقي ومنظمتهم، وتعزيز المساعدة المقدمة لهم، وستشمل أيضا زيادة إبراز العمل في هذا المجال.

خامسا - هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة

64 - اعتمدت لجنة القضاء على التمييز العنصري، خلال دورتها 102، التوصية العامة رقم 36 (2020) بشأن منع ومكافحة التصنيف العرقي الذي يقوم به موظفو إنفاذ القانون، وهي التوصية التي يُعترف فيها بأن التصنيف العرقي هو شكل من أشكال التمييز الذي يتعارض مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتناولت اللجنة في التوصية العامة أيضا المخاطر الكبيرة التي يشكلها استخدام النظم والأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي، مشيرة إلى أن النتائج التمييزية للتصنيف الخوارزمي يمكن أن تكون في كثير من الأحيان أقل وضوحا وأصعب في اكتشافها من النتائج التمييزية للقرارات البشرية، وبالتالي يكون من الأصعب الاعتراض عليها. وأصدرت لجنة القضاء على التمييز العنصري في دورتها 103 بيانا أعربت فيه عن قلقها إزاء التمييز ضد الأشخاص المنحدرين من أصل آسيوي أثناء الجائحة⁽⁷⁾.

65 - وفي أيلول/سبتمبر 2020، قدمت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين عن محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة وما يتصل بذلك من تعصب (A/75/329). وفي التقرير، ركزت المقررة الخاصة على الحوادث المعادية للسامية على الصعيد العالمي، فضلا عن أشكال أخرى من التمييز وكرهية الأجانب منذ تفشي كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المقررة الخاصة تقريرا مواضيعيا إلى الجمعية العامة عن الكيفية التي يمكن أن ينشأ بها أثر تمييزي عن استخدام سلطات مراقبة الحدود والهجرة للتكنولوجيات الرقمية (A/75/590).

66 - وفي نيسان/أبريل 2020، أصدر المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بيانات أعرب فيها عن القلق من التعصب والتحريض على الكراهية ومن أن يُتخذ من الطوائف الدينية أو العقائدية كبش فداء أثناء تفشي كوفيد-19، بما في ذلك زيادة حوادث معاداة السامية⁽⁸⁾.

سادسا - العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي

67 - يمثل العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (2015-2024) منبرا فريدا من نوعه يؤدي جملة مهام منها تسليط الضوء على المساهمة الهامة التي يقدمها المنحدرون من أصل أفريقي لكل مجتمع، وتعزيز التدابير الملموسة لوقف التمييز والتشجيع على الإدماج الكامل للمنحدرين من أصل أفريقي. ويصادف عام 2020 منتصف العقد الدولي، وقد أصدرت المفوضية السامية، بصفتها الجهة المنسقة، تقريرا لمنتصف المدة عن أنشطتها في سياق متابعة تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي (A/HRC/45/47).

(7) انظر www.ohchr.org/ar/hrbodies/cerd/pages/cerdindex.aspx.

(8) مفوضية حقوق الإنسان: "خبير من الأمم المتحدة: يجب مكافحة معاداة السامية في ظل تفشي كوفيد-19 باتخاذ تدابير أكثر صرامة"، 17 نيسان/أبريل 2020؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "خبير من الأمم المتحدة يحذر من تفاقم الكراهية الدينية والتعصب في ظل تفشي كوفيد-19"، 22 نيسان/أبريل 2020.

68 - وواصلت مفوضية حقوق الإنسان تنظيم برنامجها السنوي للزمالات الذي يستمر ثلاثة أسابيع للمنحدرين من أصل أفريقي⁽⁹⁾. وأُتيحت الفرصة لما مجموعه 28 قيادة شابة من المنحدرين من أصل أفريقي من أستراليا، وأوروغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبيرو، وجامايكا، والصين، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهايتي، والولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز فهمهم للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة وكيفية مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في بلدانهم. وفي عام 2021، نشرت مفوضية حقوق الإنسان كتيباً بعنوان "Voices of the decade" (أصوات العقد)، يتضمن الأعمال التي أنجزها 11 زميلاً سابقاً في البرنامج.

69 - وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 21/16، عقدت حلقة نقاش سنوية رفيعة المستوى خلال الدورة السادسة والأربعين للمجلس مع رؤساء مجالس إدارة وكالات الأمم المتحدة وأماناتها. وقد جرت المناقشة لتشجيع تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة برمتها، مع التركيز على الوضع الراهن في مكافحة العنصرية والتمييز بعد 20 عاماً من اعتماد إعلان وخطة عمل ديربان، مع مراعاة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19. وفي 12 آذار/مارس 2021، نظمت مفوضية حقوق الإنسان مناقشة بشأن استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي احتفالاً باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، مع التركيز على دور الشباب في مكافحة التمييز العنصري وتعزيز الحوار.

سابعا - إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها

70 - طلبت الجمعية العامة في قرارها 237/75 إلى مفوضية حقوق الإنسان وإدارة التواصل العالمي أن تطلقاً حملة إعلامية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. وقد أعدت الإدارة، بالتعاون الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان، حملة إعلامية موجهة ستجرى في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، تُؤطر الكفاح العالمي لإنهاء العنصرية وجميع أشكال التمييز المتصل بها كقضية من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وواجب أخلاقي عالمي. وتسعى الحملة إلى إعطاء صورة عن الشكل الذي سيبدو عليه العالم بدون عنصرية.

71 - وترتبط الحملة بحملة مفوضية حقوق الإنسان المناهضة للتمييز العنصري #Fightracism (مناهضة العنصرية). وتسعى تلك الحملة إلى تسليط الضوء على التمييز العنصري والعنصرية بجميع أشكالهما ومظاهريهما باعتبارهما قضية عالمية يعاني منها الأفراد والمجتمعات المحلية، مثل الشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخلياً والأشخاص المنتمين إلى فئات قومية أو عرقية أو إثنية أو دينية أو لغوية من السكان.

72 - وستحتفل مراكز الأمم المتحدة للإعلام في جميع أنحاء العالم بالذكرى السنوية العشرين بتنظيم مجموعة من الأنشطة بالتعاون مع جهات شريكة محلية. وتستفيد إدارة التواصل الاجتماعي أيضاً من حملة لإبراز عمل وأنشطة فرقة العمل المعنية بالتصدي للعنصرية والنهوض بكرامة الجميع في الأمم المتحدة التي تقود الدراسة الداخلية للمنظمة وخطابها بشأن التصدي للعنصرية في مكان العمل بالأمم المتحدة.

(9) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Racism/InternationalDecade/Pages/FellowshipProgramme.aspx

73 - وتشجع الإدارة أيضا على مكافحة التحيز والظلم والعنصرية من خلال برامج التوعية المتعلقة بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والرق؛ ومحرقه اليهود؛ والإبادة الجماعية في رواندا عام 1994. وفي تموز/يوليه 2020، نظمت الإدارة سلسلة مناقشات افتراضية بشأن موضوع "Beyond the long shadow: engaging with difficult histories" (وراء الظل الطويل: التعامل مع حلقات الماضي الصعبة). ويتمثل هدف هذه السلسلة في تطوير فهم أعمق لإرث الماضي، والدور الذي قامت به العنصرية، والنظر، عن طريق دراسة الماضي، في كيفية بناء عالم عادل.

74 - وقامت مفوضية حقوق الإنسان وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بزيادة تعزيز شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات، التي تشارك المفوضية في رئاستها بصورة دائمة. واعتمدت الشبكة قائمة مرجعية لتعزيز عمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري في مجال مكافحة التمييز العنصري والنهوض بحقوق الأقليات، بدأ العمل بها في آذار/مارس 2021 ويجري تنفيذها حاليا في جميع مواقع الوجود الميداني. وفي سياق أزمة كوفيد-19، أصدرت الشبكة في 29 نيسان/أبريل 2020 بيانا بعنوان "عدم ترك أحد خلف الركب: التمييز العنصري وحماية الأقليات في سياق أزمة كوفيد-19".

75 - ووضع صندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية عالمية بشأن العقد الدولي لتعزيز قدرته المؤسسية، وتوسيع نطاق البرمجة ذات الصلة، وزيادة إبراز المنحدرين من أصل أفريقي من خلال أنشطة الدعوة.

76 - وبرعاية فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعني "بعدم ترك أحد خلف الركب، وحقوق الإنسان، وخطة وضع القواعد"، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية عملية تشاورية يشارك فيها موظفو الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمقر بدعم من جامعة هارفارد، وتهدف إلى مناقشة التصدي للتمييز العنصري من خلال خطط التعافي من كوفيد-19.

77 - وقادت اليونسكو، في إطار تصديها لجائحة كوفيد-19، سلسلة من 15 حلقة دراسية شبكية مواضيعية في نيسان/أبريل 2020 بشأن موضوع "الإدماج في زمن كوفيد-19: التصدي للعنصرية والتمييز والاستبعاد"، ونظمت مجموعة مشاورات إقليمية للخبراء تستهدف تفكيك العنصرية.

78 - وفي مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مناسبة رفيعة المستوى بشأن تكافؤ فرص لجوء الجميع إلى القضاء، ومعالجة مسائل العدالة العرقية وتحقيق العدالة لضحايا التمييز العنصري، بما في ذلك التمييز الذي تمارسه الشرطة. وعقدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الثامنة والعشرين، مناقشة مواضيعية بشأن مسؤولية نظم العدالة الجنائية الفعالة والمنصفة والإنسانية والخاضعة للمساءلة في منع الجرائم المرتكبة بدافع التعصب أو التمييز.

ثامنا - استنتاجات وتوصيات

79 - تأتي الذكرى السنوية العشرون للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وإعلان وبرنامج عمل ديربان في لحظة حاسمة من لحظات الكفاح من أجل العدالة العرقية. ويطالب الأفراد والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم بالتغيير. وفي حين

أن الإجراءات والمبادرات التي أبلغت عنها الدول الأعضاء لهذا التقرير تبين أن هناك بعض التحرك لإحداث تغيير، فإن الدول الأعضاء لم تنفذ باستمرار برنامج العمل الذي اعتمد في ديربان، جنوب أفريقيا، قبل 20 عاما. بل إن جائحة كوفيد-19 زادت من إبراز الأثر غير المتناسب جدا للتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك عندما تتضافر مع أسباب أخرى للتمييز، وأبرزت ضرورة التعجيل بالقضاء على العنصرية.

80 - وينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تضاعف جهودها لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض نتائج مؤتمر ديربان. والدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة مدعوة إلى المشاركة في مداورات الآليات المنشأة لمتابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان وإلى تنفيذ التوصيات الصادرة عنها.

81 - ومن أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض نتائج مؤتمر ديربان، تُشجّع الدول الأعضاء أيضا على إنشاء الهيئات المتخصصة والآليات والكيانات المشتركة بين الوكالات وتزويدها أو تعزيزها بالموارد المالية الكافية.

82 - وبالإضافة إلى التعجيل بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير اللازمة، وفقا لالتزاماتها الدولية واستنادا إليها، لمنع جميع مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومكافحتها والتصدي لها بفعالية. وتستتبع هذه الجهود، كنقطة انطلاق، أن تنفذ الدول الأعضاء تنفيذا تاما وفعالا التزاماتها الحالية التي يقضي بها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتُحث الدول الأعضاء التي لم تصدق على هذه الصكوك أو لم تنضم إليها بعد على أن تفعل ذلك.

83 - وتُشجّع أيضا الدول التي لم تُصدر بعد إعلانا بموجب المادة 14 من الاتفاقية الدولية بشأن اعترافها باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري بتلقي ودراسة البلاغات الواردة من الأفراد أو مجموعات الأفراد الخاضعين لولاية الدولة المعنية الذين يدّعون أنهم ضحايا لانتهاك من تلك الدولة الطرف لأي من الحقوق المحددة في الاتفاقية، على أن تصدر ذلك الإعلان.

84 - وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ خطوات على سبيل الاستعجال لوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وينبغي لها أن تتخذ خطوات إضافية، بما في ذلك إجراء استعراضات لضمان ألا يكون للقوانين والأنظمة والسياسات آثار مباشرة أو غير مباشرة تنطوي على تمييز عنصري؛ واعتماد أطر قانونية قوية وفقا للمعايير الدولية؛ وإنشاء أو تعزيز آليات وطنية لحقوق الإنسان، بما يتماشى مع مبادئ باريس.

85 - وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بالمنحدرين من أصل أفريقي، تُشجّع الدول الأعضاء على استخدام الأطر القائمة التي يمكن أن تحدث تغييرا والبناء عليها، وذلك من قبيل إقرار العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، وبرنامج أنشطته، فضلا عن تنفيذها - من خلال اتخاذ تدابير محددة - برنامجاً للتغيير التحولي يرمي إلى تحقيق العدالة والمساواة العرقيتين على نحو ما بيّنته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/45/47).

86 - وثُشِّجَ الدول الأعضاء بقوة على وضع قرارات المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي موضع التنفيذ. وسيكون المنتدى الدائم بمثابة آلية تشاور للمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من الجهات المعنية، وكمُنبر لتعزيز حقوق الإنسان وتحسين حياة المنحدرين من أصل أفريقي، بسبل منها الإسهام في إعداد إعلان للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها احتراماً كاملاً⁽¹⁰⁾. ويمثل الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2021 بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان بشأن موضوع "جبر الأضرار وتحقيق العدالة والمساواة العرقيتين للسكان المنحدرين من أصل أفريقي"، فرصة أخرى لزيادة الفهم العالمي للمسائل المتعلقة بالعدالة الجارية للمنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي الاستفادة من هذه العمليات بطريقة متكاملة واستشرافية بغية تعظيم أثرها الجماعي.

87 - وثُشِّجَ الدول الأعضاء على إبداء إرادة سياسية أقوى للتعجيل بالعمل من أجل تحقيق العدالة والمساواة العرقيتين، بما في ذلك باتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ التوصيات التي قدمتها آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، ولجان التحقيق، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئات الوطنية المعنية بالمساواة.

88 - وينبغي، على وجه الخصوص، أن تتعاون الدول الأعضاء تعاوناً كاملاً مع فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك بتوجيه دعوة لهما لإجراء زيارات قطرية وتنفيذ التوصيات المواضيعية والقطرية الصادرة عنهما. وثُشِّجَ الدول الأعضاء أيضاً على التعاون مع آلية الخبراء الدولية المستقلة الجديدة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في قراره 21/47.

89 - ومؤسسات الأعمال لها أيضاً دور رئيسي في المساعدة على إنهاء التمييز العنصري. وينبغي لكيانات القطاع الخاص، تمشياً مع مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" (A/HRC/17/31، المرفق)، أن تدرج التنوع والإدماج في سياساتها وعملياتها، وأن تحدد حالات التمييز العنصري التي قد تكون متورطة فيها، وأن تتصدى لحالات العنصرية والتمييز العنصري التي تحدث في أماكن عملها وسلاسل التوريد الخاصة بها، وأن تتخذ خطوات لضمان عدم تسبب عملياتها ومنتجاتها وخدماتها، بما في ذلك النظم والأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي، في حدوث تمييز عنصري أو مساهمتها فيه أو ارتباطها به.

90 - وينبغي للدول الأعضاء فضلاً عن الأعمال التجارية أن تعزز التدابير التي تتخذها للتصدي لخطاب الكراهية. وينبغي للدول الأعضاء أن تخصص الموارد لاتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة العنصرية، وأن تتخذ خطوات لتشجيع الشركات على الوفاء بمسؤولياتها بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويجب على وسائط الإعلام، وخاصة مقدمي خدمات وسائل التواصل الاجتماعي، اتخاذ إجراءات لمعالجة المحتوى الذي يحرض على العنف أو التمييز أو العداوة، مسترشدة بالقوانين واللوائح الوطنية المعمول بها وبالاختبار ذي الأجزاء الستة الذي أعد في خطة عمل

(10) قرارات الجمعية العامة 16/69 و 262/73 و 137/74.

الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف (A/HRC/22/17/Add.4، التذييل).

91 - وينبغي للدول الأعضاء أن تعطي الأولوية لتحقيق المساواة العرقية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأن تكفل عدم تخلف أي شخص أو جماعة عن الركب، من خلال المشاركة والتشاور الهادفين بشأن قضايا حقوق الإنسان التي تؤثر فيهم. وعموما، من الضروري أن يكون بوسع المتضررين من عدم المساواة العرقية المشاركة الكاملة في العمليات التي تؤثر في حياتهم، وأن تُسمع أصواتهم وتحظى بالاحترام. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تذكى الوعي بسبل الانتصاف الوطنية وغيرها من سبل الانتصاف المتاحة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أساس التمييز العنصري والعنصرية.